Advocate

Mohammed AL-Amawi

Tel : +962-7-96464400
+962-7-86464400

المحامي

محمـــد العـــماوي

هاتف : +962-7-96464400
+962-7-86464400

تعثـــر الشركات

في الواقع إن الحديث عن تعثر الشركات يلامس مـــشاعر كثيـــر مـــن المـــستثمرين والمساهمين وخاصة صغار المساهمين، لا سيما ممن وقع فريسة لتعثر هذه الشركات وهم في الحقيقة شريحة واسعة من المجتمع.

ومن خلال الإطلاع على أوضاع السوق المـــالي والعقـــاري والأخبـــار الاقتـــصادية وتشكيل لجان التدقيق والتحقيق من قبل الجهات الرقابية نجد أن هناك حـــالات تعثـــر كبيـــرة، وهناك أسئلة كبيرة يطرحها صغار وكبار المساهمين الذين وقعوا أولاً فريسة شركات توظيف الأموال، ثم اتجه بعضهم إلى المساهمات بالشركات العقارية...الخ . فوقعوا مرة أخرى فريسة التعثر وربما النصب والاحتيال.

وهنا يأتي السؤال الهام ، فما هو السبب المهم لتعثر الشركات ؟ وقبل الإجابـــة علـــى ذلك نبحث بالمراد بالتعثر حيث ذهب بعض الباحثين الاقتصاديين إلى تقـــسيم الـــشركات فـــي تعثرها إلى قسمين: -

1- **تعثر اقتصادي**: وهو عدم قدرة إيرادات الشركة على تغطية نفقاتها، أو انخفـــاض صافي القيمة المالية للاستثمار.

2- **تعثر مالي**: ويمكن أن يأخذ احد الشكلين التاليين: -

أ- عجز عن مواجهة تسديد الالتزامات القـــصيرة الأجـــل بـــالرغم مـــن أن موجودات الشركة كافية لتسديد التزاماتها (أزمة سيولة نقدية).

ب- عجز الشركة عن مواجهة الالتزامات المتحققة على الـــشركة أي عـــدم وجود رأس المال العامل لتغطية الدورة التشغيلية للشركة.

البريد الالكتروني : amawi58@yahoo.com
الموقع الالكتروني : www.amawi.info

Advocate
Mohammed AL-Amawi
Tel : +962-7-96464400
+962-7-86464400

المحامي
محمـــد العـــماوي
هاتف : +962-7-96464400
+962-7-86464400

وعلى كل حال فإنه لا يمكن ضبط مفهوم التعثر بهذا الاعتبار وسوف نعود إلـــى بيـــان أسباب تعثر الشركات وعلى وجه الخصوص الشركات العقارية التي ازدادت بشكل كبير فـــي السنوات السابقة وحاولت استقراء أسباب تعثرها وخلصت إلى عدة أمور ومـــن أهمهـــا علـــى سبيل المثال وليس الحصر ما يلي :-

1- تلاعب مؤسس الشركة بأموال المساهمين حيث يوهمهم بادئ الأمر بدراسة جـــدوى اقتصادية، ثم يأتي مجلس الإدارة وهم المؤسسين بواقع الأمر ويقوم بتوظيف رأسمال الشركة في جزء منه بالمشروع المذكور بدراسة الجدوى والباقي في مشاريع أخـــرى غير مجدية – قد تكون تعود على المؤسسين بالنفع الشخصي "تضارب مـــصالح" - وربما استثمار أموال المساهمين في مجالات مشبوهة، مما يـــؤدي فـــي كثيـــر مـــن الأحيان إلى تعثر مفاجئ لا يعرف سببه.

والأخطر من ذلك أن يعمد مجلس الإدارة إلى تأخير انجاز المشاريع المنوي إقامتهـــا، بهدف استثمار أموال المساهمين في البورصة أو غيره، لتحقيق مكاسب مادية بأســـرع وقت ممكن وقد تأتي النتيجة عكسية.

2- معظم الشركات العقارية تقوم بشراء قطع الأراضي بموجب وكـــالات عدليـــة لعـــدة أسباب من ضمنها لغايات المتاجرة السريعة وسهولة الانتقال، أو الأراضي المملوكـــة على الشيوع أو المبالغة في شراء الأراضي مما يؤدي إلى عـــدم إمكانيـــة إقـــامة المشاريع وتجميد أموال الشركة.

3- عدم كفاءة بعض أعضاء مجلس الإدارة، ودخولهم الاستثمار دون ســـابق خبـــرة أو معرفة وتجربة ودون دراسة للجدوى الاقتصادية ، مما يفاجئ المساهم وربما عـــضو مجلس الإدارة بارتفاع المصاريف، وبالتالي ارتفاع قيمة الموجودات كونهـــا حملـــت بالإضافة إلى ثمنها المصاريف الإدارية والأخرى ممـــا يكمـــن الـــصعوبـــة فـــي بيـــــع تلك الموجودات (العقارية) بدون خسارة وهذا ينعكس ســـلبا علـــى ســـعر السهم بالبورصة , وهذا يضطر بعض المساهمين نظراً لحاجته الماسة للسيولة لبيـــع مساهمته بثمن بخس .

البريد الالكتروني : amawi58@yahoo.com
الموقع الالكتروني : www.amawi.info

Advocate
Mohammed AL-Amawi
Tel : +962-7-96464400
+962-7-86464400

المحامي
محمـــد العـــماوي
هاتف : +962-7-96464400
+962-7-86464400

وللخروج من تعثر الشركات أرى بعض الحلول التالية ومن ضمنها على سبيل المثـــال ما يلي:-

1- أن تقوم الجهات الرقابية ذات العلاقة (دائرة مراقبـــة الـــشركات + هيئـــة الأوراق المالية) بالتعاون مع خبراء من ذوي الخبرة والاختصاص لدراسة الأسباب التي أدت إلى التعثر وإيجاد الحلول المناسبة للخروج من ذلك لإنقاذ كثير من المساهمين.
وتحميل الأمر للأشخاص المتسببين ((رئـــيس واعـــضاء مجلـــس الادارة والمـــدراء الرئيسين في الشركة ومدقق الحسابات الخارجي والمدقق الداخلي)) بذلك لا ســـيما أن هناك قوانين تلزمهم بتحميل الضرر المادي والجزائي، وتفعيل النـــصوص القانونيـــة بعدم جواز من تثبت إدانته بتولي عضوية مجلس الادارة أو مدير للشركة مستقبلاً .

2- عدم وضع حلول أشبه بالعراقيل للخروج من هذه الأزمة أي أن تكون هنـــاك حلـــول جذرية وليست مرحلية، وحبذا لو يكون هناك تعديل لقانون الشركات بإناطة المجال للجهات الرقابية لفرض اندماج الشركة المتعثرة مع شـــركة أخـــرى بعـــد دراســـة الجدوى الاقتصادية لها اسوة بقانون البنوك والتامين.

3- وضع رقابة أكثر فاعلية على المضاربة بالبورصة وخاصة الأشـــخاص المتـــسببين بالخسائر وتعثر الشركات.

4- تفعيل القوانين والأنظمة لوضع حداً لتلاعب وتـــضارب المـــصالح والتركيـــز علـــى الافصاح دون ابطاء.

5- زيادة الوعي الاقتصادي من خلال إقامة الندوات وضع الآليات المحفـــزة للمـــشاركة، وذلك لعرض المشكلات الاقتصادية، وأسباب تعثر الشركات وتعريف المساهم بحقوقـــه وتحفيز على حضور اجتماعات الهيئات العامة وممارسة حقه.

6- تفعيل قواعد الحوكمة وتنويع خبرات اعضاء المجلس وخاصة الاعضاء المستقلين .

7- التركيز بشكل كبير على ملاحظات المدقق الخارجي وتقارير المدقق الداخلي وقرارات لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الادارة .

وفي الختام فانني ارى انة يتوجب على الجهات ذات العلاقة التأني التام في تـــسجيل اي شركة مساهمة عامة او تحويل صفتها اواندماجها لتصبح مساهمة عامة الا بعد التمحـــيص الدقيق ودراسه غاياتها والاشخاص القائمين عليها خاصـــة ان كانـــت غاياتهـــا عقاريـــة اواستثمارية ...الخ .

البريد الالكتروني : amawi58@yahoo.com
الموقع الالكتروني : www.amawi.info